شنـاشيـل

طُرّة.. كِتْبة!

■ عدنان حسين

بعد أكثر من أربعة أشهر، لم نشهد انتهاء الحلقة الثالثة من المسلسل غير المسلي لتشكيلة الحكومة المالكية الثانية. وكما هو معلن فان هذه الحلقة تواجه العقدة ذاتها: عدم التوافق بين الكتل البرلمانية أو بين مكونات (فروع) هذه الكتل على المرشحين للمناصب الأمنية، أي أن البعض من الشركاء في "حكومة الشراكة الوطنية" ما زال يجرّ بالطول فيما البعض الآخر يجرّ بالعرض.

آخر الأخبار أفاد بأن أسماء المرشحين أُحيلت إلى هيئة المساءلة والعدالة للتثبت مما إذا كان لأي من المرشحين تاريخ بعثي، وهذه خطوة غير ضرورية وغير منتجة بالطبع، ففي السابق لم يحترم مجلس النواب رأي الهيئة واتخذ قراراً بكسر قرارات للهيئة وتمكين مُجتثين من تولي مناصب رفيعة في حكومة "الشراكة الوطنية" هذه.

وكمواطن عراقي لا يرى نفسه أقلّ غيرة على مصير شعبه ومستقبل بلاده من أعضاء البرلمان ورؤساء الكتل الرئيسية وفروعها، بل يمكنه الزعم بثقة انه غيور على وطنه وشعبه أكثر من عدد غير قليل من النواب والزعماء السياسيين الذي اتخذوا من العمل السياسي وسيلة لكسب المال والسلطة والنفوذ، أرغب بالتقدم إلى البرلمان والقيادات السياسية باقتراح يحلّ لهم مشكلة الوزارات الأمنية وكل المشاكل المشابهة التي سيواجهونها في المستقبل. وبعض هذا المستقبل قريب جداً، فبعد شهرين وبضعة أيام سيحين موعد المئة يوم التي أعطاها السيد نوري المالكي لوزرائه لإثبات جدارتهم، ومن المؤكد أن عدداً غير قليل منهم سيسقط في الامتحان، وستُعيد مشكلة المناصب والمرشحين لها وخلافات الكتل والمكونات إنتاج نفسها. ونشوب المشكلة مجدداً يعني استمرار أعمال العنف وعدم استقرار الأوضاع في البلاد (باعتبار أن بعض أعمال العنف هي من صنع بعض الشركاء في الحكومة والبرلمان أو بتحريض منهم)، وبالتالي سيكون هذا ذريعة للحكومة وأطرافها المتشاركة للتنصل من التزاماتها وعدم تحقيق الإصلاحات التي وعدت بها الحكومة غداة انطلاق التظاهرات المطالبة بإصلاح النظام.

وقبل أن أتقدم باقتراحي لا بدّ لي أن أشهد بأنني أتمتع في الوقت الراهن بكامل قواي العقلية والنفسية والجسمية، فلست ممن يعانون من خرف أو ذهان أو توحد أو شيزوفرينيا أو سرطان أو جنون البقر أو أنفلونزا الخنازير أو الطيور، ولا حتى الأيدز. وهذا ما يثبته أحدث التحليلات الطبية التي أجريت لي منذ بضعة أسابيع وتفحّص نتائجها طبيب نطاسي صديق قال لي: "ماكو شي.. كل شي تمام".

أقول قولي هذا لأؤكد بأنني جاد جداً في اقتراحي، لا أقصد منه الاستهزاء بالطريقة التي تدير بها القيادات السياسية المتنفذة في البرلمان والحكومة العملية السياسية، ولا السخرية من الحال التي نعيشها بسبب هذه الإدارة للعملية السياسية.

اقتراحي بكل بساطة أن يستعين رئيس الحكومة وقادة الكتل البرلمانية ومكوناتها، كلما واجهوا مشكلة المناصب الحكومية والمرشحين لها، بإحدى اللعب الأثيرة التي تعلمناها في طفولتنا: لعبة الطُرّة كتْبة.

لَا أسخر ولا أستهزئ، فلكل مقام مقال، كما قيل، والوضع السياسي الراهن في البلاد يناسبه اقتراح من هذا النوع، ففي ظل الترشيح والترشيح المضاد والرفض والرفض المضاد على نحو متكرر، لا مخرج من هذه المعادلة اللعينة إلا بلعبة الطرة كتبة.

انه حلّ ساحر ومذهل. أليس كذلك؟ اعتمدوه إذن وارحمونا.. يرحمكم الله أحياءً وأمواتا.

adnan255@btinternet.com

الكردستاني يترك الأمر للقضاء والوطني يؤيد التصويت على الإبادة

السليمان: الفرقاء يستخدمون الفلوجة للمساومة.. ومعظم الكتل متورطة في أحداث ٢٠٠٤

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

كشفت القائمة العراقية عن تقديمها مشروع قرار يقضي باعتبار ما حصل في الفلوجة خلال سنة ٢٠٠٤ جريمة إبادة جماعية، مشددة في الوقت عينه على انه سيكون ضمن جدول أعمال جلسة اليوم، الأمر الذي رحب به نواب في التحالف الوطني مؤكدين تصويتهم على المشروع.

جاء ذلك في وقت تحفظ فيه نواب عن ائتلاف الكتل الكردستانية على المشروع على اعتبار ان القضية من اختصاص السلطة القضائية قبل ان يتم التصويت عليها من قبل مجلس النواب.

امير عشائر الدليم علي الحاتم شكك في نوايا البرلمانيين، موضحا ان مشروعهم هذا ناتج عن اعتبار يندرج من باب المساومات والصفقات السياسية.

وأضاف الحاتم في حديث لـ"المدى" أن على الحكومة الآن أن تذهب بلجانها إلى الفلوجة للاطلاع على واقع الحال لا أن يصوت البرلمان على هذا الأمر من اجل النكاية بطرف سياسي معين، وتابع: "فتح الملف ليس حبا في عمر ولكن نكاية بعلي". على حد استعارته.

وأضاف أمير عشائر الدليم كان بالأجدر على مجلس النواب أن يصوت على اعتبار أن ما حدث في العراق جميعا جريمة ضد الإنسانية.

ووصف الحاتم التوقيت الذي يأتي فيه هذا الحديث بالمفضوح والمعروف من اجل تحقيق مكاسب سياسية على حساب أهالي الانبار، متسائلا في الوقت نفسه أين كانت تلك القوى حينها من هذه التصريحات؟، لافتا إلى أن معظم الكتل السياسية مشتركة في المآسي التي عانى منها أهالي الانبار، مؤكدا أن القائمة العراقية لا تمثل أهالي الفلوجة وكسبت الأصوات من خلال اللعب على التيار البعثي، وتأكيدها على إلغاء الاجتثاث إلا أن الذي حصل إن الإلغاء حصل على عدد قليل من قيادات العراقية.

وأضاف الحاتم وهو احد قيادي الصحوات في المنطقة الغربية أن المسؤول الأول عن أحداث الفلوجة هم كل من إياد علاوي والقوات الاميركية وبعض السياسيين الذي كانوا حينها قيادات ميدانية في التنظيمات الإرهابية.

وقالت النائبة عن ائتلاف العراقية ناهدة الدايني لـ"المدى" إن هنالك مقترحا قدم من قبل نواب العراقية عن محافظة الانبار موقعا من قبل ٥٠ نائبا لإدراج مسألة إصدار قرار باعتبار أحداث الفلوجة جريمة إبادة جماعية، مشددة على أن هذا الأمر سيطرح للتصويت في جلسة اليوم، رافضة تجيير المسألة ضد شخص رئيس ائتلافها إياد علاوي على اعتبار ان المسؤول الأول والأخير عن الملف الامني حينها هي القوات الأمنية.

الى ذلك رحب نواب عن التحالف الوطني بالمقترح وأكدوا أنهم سيصوتون عليه، واصفين الأمر بأنه نصر لإرادة الشعب العراقي على اساس ان البرلمان مجمع على أن ما حصل في الفلوجة هو جريمة ضد الإنسانية.

وتساءل النائب حبيب الطرفي في حديثه لـ"المدى""لما الاستغراب من ان ما حصل في الفلوجة هو جريمة ضد الإنسانية؟"

ووصف الطرفي التصويت على المقترح بأنه موقف مشرف من قبل البرلمان، متابعا انه أريد من الفلوجة ان تكون شقا طائفيا، إلا أن الشعب العراقي والبرلمان اجمعوا على أن الذي حصل فيها جريمة ضد الإنسانية، مؤكدا على أن تحالفه سيصوت على المشروع بالإجماع.

"العراق سوف يقع في مأزق سياسي جديد إذا ما تم البحث في قضية جعل ما حدث في الفلوجة إبادة جماعية" هو ما أكد عليه النائب عن ائتلاف القوى الكردستانية شوان محمد طه، موضحا أن القضية ليست من اختصاص مجلس النواب فحسب، مشيرا إلى الحاجة إلى قرار قضائي صادر من المحاكم المختصة وهو ما يحتاج إلى مدع ومدعى عليه وإحصائيات رسمية، فضلا عن عدم معرفة المدعى عليه وفي حال تشخيصهم فأن اغلبهم الآن في مراكز مهمة في الدولة العراقية.

وتابع طه وهو عضو في لجنة الأمن والدفاع في حديثه لـ"المدى" أن قضية الإبادة الجماعية يجب ان تكون خاضعة لمبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ويجب أن تتعلق بتطهير العرق او المذهب، معربا عن اعتقاده أن للعراق مشاكل كبيرة وبالتالي لا حاجة الى تسييس القضية والتي يجب ان تأخذ مجراها القانوني والإنساني.

وكان النائب عن التحالف الوطني العراقي علي الشلاه قال لوكالة السومرية نيوز، امس الاول إن "التحالف سيؤيد المطالبة بالتحقيق مع إياد علاوي حول "جريمة" الفلوجة التي جرت خلال فترة توليه رئاسة الوزراء في حال طالبت العراقية بذلك.

من جانبه القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي أعرب عن اعتقاده بأن تكون تصريحات الشلاه شخصية، الا انه نفى في الوقت نفسه علمه بالموقف الرسمي لائتلافه في هذا الخصوص.

وتابع المطلبي في تصريح لـ"المدى" أن حديث الشلاه قد يكون إجابة على تساؤلات أهالي الفلوجة والتي دمرت مدينتهم بالكامل بعد سيطرة الإرهابيين عليها ولفترة ليست بالقصيرة.

وعن التوقيت الذي صدرت فيه التصريحات يعلق المطلبي قائلا "إن هذا التصريح أتى بعد أن اعتبر مجلس النواب أن الأحداث التي جرت في حلبجة جريمة ضد الإنسانية".

وكان البرلمان قد اعتبر ما تعرض له أهالي حلبجة في السادس عشر من اذار ١٩٨٨ بالاستناد الى قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٨ جريمة إبادة جماعية بكل ما تعنيه الكلمة من معان.

وأضاف المطلبي "يجب كشف جميع الأوراق بغض النظر عن التوقيت لاسيما ما حدث في الفلوجة خلال السنوات التي مضت"، مشددا على ضرورة أن يعرف الموطن العراقي ما حدث سواء قبل ٢٠٠٣ أو بعدها، محذرا في الوقت نفسه من تحول هذه القضية إلى مسألة سياسية كونها في الأساس لا تستهدف شخص رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي.

وعلى ما يقول المطلبي فأن الحديث عن ما حدث في الفلوجة ليس بالجديد، فسبق له "المطلبي" أن طالب بمنح مدينة الفلوجة بميزانية أكثر من المخصصة لها لما أصابها من دمار من جراء القصف واستهداف الجماعات الإرهابية لها.

وكانت النائبة عن ائتلاف العراقية ميسون الدملوجي قد قالت إن الهدف من الدعوة إلى اعتبار أحداث الفلوجة عام ٢٠٠٤"إبادة جماعية" هو استهداف رئيس الائتلاف إياد علاوي.

وأضافت الدملوجي انه إذا كانت هنالك فعلا إبادة جماعية في مدينة الفلوجة فيجب النظر إليها بعين الجدية، مبينة أن التحقيق في هذا الأمر مطلب أساس بعد أن يتم الحصول على موافقة من قبل مجلس النواب.

وبشأن ما إذا كانت هنالك مخاوف من اتهام زعيم العراقية إياد علاوي في قضية الفلوجة، قالت الدملوجي انه من المؤكد أن إياد علاوي غير مسؤول عن أية إبادة جماعية، فقد كانت هناك حرب ضد ميليشيات من القاعدة وغيرها، لافتة إلى أن إياد علاوي حصل على أغلبية الأصوات في مدينة الفلوجة في الانتخابات الماضية، مبينة أن هذه القضية الهدف منها استهداف إياد علاوي.

استحداث منصب نائب ثانٍ يثير القلق

بابل تفتح جبهة صراع جديدة بين المالكي وعلاوي

□ متابعة/ المدى

هدد ائتلاف دولة القانون في مجلس محافظة بابل بمقاطعة جلسات المجلس في حال إصرار القائمة العراقية على استحداث منصب النائب الثاني لرئيس المجلس، وفي حين أكدت العراقية أن المنصب جاء وفقا للتوافقات السياسية، اعتبرت اللجنة القانونية في المجلس المنصب مخالفا للقانون.

وقال عضو مجلس محافظة بابل عن ائتلاف دولة القانون حامد الملي لوكالة "السومرية نيوز" إن "استحداث نائب ثاني لرئيس مجلس المحافظة مخالفة قانونية واضحة"، مبينا أن "محافظة واسط احتكمت لدى المحكمة الاتحادية مؤخرا والتي أوضحت بدورها أن استحداث نائب ثان مخالفة قانونية".

وهدد الملي "بمقاطعة بعض أعضاء مجلس بابل جلساته في حال الإصرار على استحداث نائب ثاني لرئيس المجلس"، بحس قوله.

من جانبها اعتبرت رئيسة اللجنة القانونية في مجلس المحافظة أحلام حمزة راشد أن "استحداث منصب نائب ثان لرئيس المجلس مخالفة قانونية"، لافتة إلى "وجود حالة مماثلة في إحدى المحافظات المجاورة ووجهت حينها الأمانة العامة لمجلس الوزراء بعدم شرعية استحداث مناصب جديدة، وفي حال الضرورة القصوى فلابد من استحصال الموافقات الاتحادية والتدخل في تشريع برلماني".

وأوضحت راشد لوكالة "السومرية نيوز"، أن "قانون مجالس المحافظات نص بتنصيب نائب واحد ولم يذكر نائبين اثنين، وبالتالي لا يمكن استحداث منصب نائب ثاني إلا بتشريع قانون"، بحسب قولها.

من جهته قال عضو مجلس محافظة بابل عن القائمة العراقية المرشح لمنصب النائب الثاني منصور المانع لوكالة "السومرية نيوز" إن "منصب النائب الثاني لرئيس المجلس لا يراد به امتيازات مالية سوى العمل بترتيبات الوضع إداريا"، مبينا أن "المنصب معمول به في مجالس محافظات الناصرية والبصرة وبغداد والديوانية". وأضاف المانع أن"العمل بهذا المنصب لا يخالف نص قانون مجالس المحافظات"، لافتا إلى أن"استحداث المنصب ترتيبا داخل المجلس ولدته التوافقات".

وأشار المانع إلى أن"الاعتراض جاء من أعضاء مجلس المحافظة والمنضويين تحت قائمة دولة القانون"، مؤكدا أن"المجلس أمهل ١٨ يوما لحل الأزمة وفتح أرضية للنقاش بين أعضاء مجلس المحافظة لتقارب وجهات النظر".

وتنص المادة السابعة /الفقرة الأولى من قانون مجالس المحافظات على أن انتخاب رئيس المجلس ونائبه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس في أول جلسة يعقدها المجلس يدعو لها المحافظ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وتنعقد الجلسة برئاسة اكبر الأعضاء سنا. وكانت جلسة مجلس محافظة بابل التي عقدت الأسبوع الماضي شهدت خلافات واضحة ونقاشات حول قانونية استحداث منصب ثاني لرئاسة المجلس الذي يشغله عن القائمة العراقية منصور المانع والذي رفع الجلسة بعد خروج قسم من أعضاء المجلس وعدم اكتمال النصاب القانوني.

يذكر أن مجلس محافظة بابل قد نصب عضو مجلس المحافظة عن القائمة العراقية منصور المانع النائب الثاني لرئيس مجلس محافظة بابل قبل الترشيح لمنصب المحافظ الجديد بداية الشهر الماضي.

برلماني يرجح تورط أطراف خارج العراق

لغز أجهزة كشف المتفجرات يعبر الحدود

□ متابعة/ المدى

رجح عضو في لجنة النزاهة بمجلس النواب العراقي، أمس الأحد، أن تمتد التحقيقات حول أجهزة كشف المتفجرات التي لم تثبت فاعليتها، إلى خارج البلاد لتطول الشركات الموردة، مشيرا إلى انه هناك مبالغة شديدة في عقود الشراء.

وقال شريف سليمان لوكالة كردستان للأنباء إن "لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي لديها ملف مطول جدا حول أجهزة كشف المتفجرات التي تم استيرادها من قبل الأجهزة الأمنية في السنوات السابقة، والتي يتم استخدامها الآن".. مضيفا بالقول "هناك تحر وتدقيق حول أثمانها وكيفية التعاقد مع هذه الشركات العالمية، حيث هناك العديد من الخروقات للنظام وللقوانين حول هذه الصفقات".

وأشار إلى انه "هناك دلائل على وجود فساد إداري ومالي في هذه العقود، وان لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي منهمكة في دراسة هذه الملفات، وسيكون لها القرار قريبا حول هذه الصفقات وهذه الأجهزة التي لم تثبت جدارتها بالكشف عن المتفجرات والأسلحة".. مبينا انه "بالرغم أن هذه الأجهزة ليست السبب الاول في وقوع التفجيرات الإرهابية، إلا انها كانت سببا في حدوث انفجارات وعمليات إرهابية في العديد من المحافظات، بسبب عدم فاعليتها".

ولفت سليمان، النائب عن التحالف الكردستاني، إلى انه "هناك جهات منتمية لوزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين على علاقة بهذا الموضوع، وهناك من له يد بجلب هذه الأجهزة، مع عدم الاستفادة منها، وقلة كفاءتها وقدرتها في الكشف عن المتفجرات، فضلا عن وجود مبالغة شديدة في أسعارها".. مبينا أن "الموضوع صعب ومتشعب ومعقد، ولجنة النزاهة وهيئة النزاهة والجهات المعنية الأخرى سوف يكون لها البحث والتحري عن هذه المواضيع عامة، وهناك اهتمام بهذا الموضوع المهم والمعني بحياة مواطني الشعب العراقي في هذه المرحلة التي يفتقد فيها للأمن والاستقرار في ربوع البلد".

ورجح سليمان انه "من الممكن أن تمتد التحقيقات لتطول الشركات الأجنبية التي تم استيراد هذه الأجهزة منها، وقد توجه لها الاستفسارات والتساؤلات والى الجهات الممولة والشركات التي تم التعاقد معها".. منوها إلى انه "من خلال مراجعة عقود الشراء، وجدنا أنها تحوي على ضمانات، ولكن هذه الضمانات لم تثبت جديتها، ودائما كان يتم وضع اللوم على مستخدمي هذه الأجهزة وطريقة استعمالها".

وكان وزير الداخلية السابق، جواد البولاني، والذي استوردت الوزارة التي كان يترأسها كمية من الأجهزة بلغت قيمتها ٨٥ مليون دولار اميركي (٤٠ إلى ٥٠ ألف دولار للجهاز الواحد)، قد اعتبر في تصريحات منسوبة إليه أن "أجهزة كشف المتفجرات (ايه دي اي – ٦٥١) فعالة وساهمت في كشف أكثر من ١٦ ألف عبوة بما فيها ٧٠٠ سيارة مفخخة".. مشيرا إلى أن "هذا الجهاز يستخدم من قبل أشخاص، وعلى مستخدمه أن يعرف كيفية تشغيله بالشكل الصحيح، فالكل ليس مدربا على استخدامه وهذه هي المشكلة".

فيما قدرت مصادر بريطانية قيمة أجهزة الكشف عن المتفجرات التي وردتها شركة بريطانية إلى قوات الأمن العراقية بعشرات الملايين من الدولارات، لكن تلك الأجهزة وبحسب تحقيقات بريطانية مطولة، هي أجهزة غير كفوءة ولا تحقق الهدف المنشود أي (الكشف عن المتفجرات).

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون